

تفريغ الدرس الثاني من التعليق على "تهذيب التهذيب"

الدرس الثاني^١:

قال الشيخ علي الرّملي حفظه الله تعالى:-

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه،
أما بعد:

فهذا المجلس الثاني من مجالس القراءة من "تهذيب التهذيب".

قال المؤلف -رحمه الله:-

[الترجمة الرابعة]: (س^٢) أي: أخرج له النسائي (أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن بكار بن عبد الملك بن الوليد بن بسر بن أبي أظطة، العامري، أبو عبد الملك القرشي البصري الدمشقي).

روى عن: أبي التضرّ القراڊيسي، ومحمد بن عائذ الدمشقي، ويّزيد بن خالد الرّملي، وأبي مّصعب الزّهري، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وأبي الطّاهر ابن السّرح، وجماعة.

روى عنه: النسائي، وأبو عوّانة، وابن جَوْصا، وأبو بكر أحمد بن مروان الدّيّنوري صاحب "المجالسة"، وأبو جعفر العُقيلي، وأبو القاسم بن أبي العقب (كذا ضبطه الباجي نقله عنه ابن عساكر -رحمه الله -: بفتح القاف- (وأبو القاسم الطّبراني، وغيرهم).

(قال النسائي: "لا بأس به") وهو تلميذه.

^١ فيه ٤٦ دقيقة.

^٢ تهذيب التهذيب، طبعة الرسالة، (١٤/١).

(وقال ابن عساکر: "كان ثقة"، مات في شَوَّال سنة ٢٨٩).

هذا ما وُرد من كلام علماء الجرح والتعديل في هذا الراوي فقال فيه (النسائي: "لا بأس به"، وقال) فيه (ابن عساکر: "كان ثقة") فأيهما يُقدّم؟ كلام النسائي يقتضي أنه "حسن الحديث"، وكلام ابن عساکر يقتضي أنه "صحيح الحديث"، فأيهما يُقدّم؟
تقدّم كلام النسائي، فنقول فيه هو "صدوق"، لماذا؟ لسببين:

الأول: أن النسائي تلميذه؛ وتلميذ الرّواي أو تلميذ الشيخ أدري وأعلم بحاله من غيره.
السبب الثاني: أن النسائي من المتقدمين، وابن عساکر من المتأخرين، وتوثيق المتقدمين ليس كتوثيق المتأخرين؛ فالمتقدمون كانوا أعلم في هذا الميدان من غيرهم، وكما مرّ معنا بأننا وجدنا الحافظ ابن حجر -رحمه الله- إذا تفرد ابن عساکر بتوثيق أحد الرواة؛ ينزل في رتبته فيقول: "صدوق"؛ لأنه لم يعتبر توثيق ابن عساکر كتوثيق المتقدمين، بهذه الطريقة نرجّح ما قاله النسائي -رحمه الله-.

ثم قال -رحمه الله:-

[الترجمة الخامسة] ^١: (أحمد بن إبراهيم التّيمي، صوابه: إبراهيم بن محمد التّيمي، يأتي. والحديث في أوائل التّكاح من "د").

هذا مُجرّد تعديل وقع في إسناد حديث عند أبي داود، اسم الراوي (أحمد بن إبراهيم التّيمي) فصحّحه الحافظ ابن حجر فقال: الصواب فيه: (إبراهيم بن محمد التّيمي) وليس (أحمد بن إبراهيم التّيمي) وسيدذكر ترجمته في موضعه، عند ذكر (إبراهيم بن محمد التّيمي) فهذا للتصويب فقط، بحيث إذا مرّ بك في الإسناد (أحمد بن إبراهيم) تحتاج

^١ تهذيب التهذيب، (١٤/١)، الدقيقة: ٤.

أن ترجع إلى "تهذيب التهذيب"، وتبحث عنه بناءً على الترتيب الهجائي، فستبحث عنه في هذا الموضوع، نَبِّهَكَ إلى أنك تجده في **(إبراهيم بن محمد)** لأنه هو الصواب فيه.

ثم قال -رحمه الله-^١:

[الترجمة السادسة]: **(س ق ٢)** أي: النسائي، وابن ماجه؛ أي أخرج لهذا الراوي: النسائي، وابن ماجه **(ق)** نسبة إلى قزوين؛ لأن ابن ماجه قزويني و**(س)** أي: النسائي **(أحمد بن الأزهر بن منيع بن سَلِيط بن إبراهيم العبدي، أبو الأزهر النيسابوري)** نسبة إلى "نيسابور" في بلاد إيران اليوم.

(روى عن: عبد الله بن نُمَيْر، ورَوْح بن عُبادة، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وعبد الرَّزاق، وآدم بن أبي إياس، والهيثم بن جميل، وأبي عاصم النَّبِيل، وأبي صالح كاتب الليث، وجماعة) هؤلاء شيوخه.

أما تلاميذه فقال: **(وعنه: النسائي، وابن ماجه، والدُّهلي -وهو من أقرانه-)** محمد بن يحيى الدُّهلي **(من أقرانه)** أي: أنه مُساو له إما في السن، أو في الشيوخ، لا يروي القرين عن قرينه إلا إذا كان قرينه ذو شأن في رواية الحديث، تنبّه لهذا **(والبخاري، ومسلمٌ خارج "الصحيح"، والدَّارمي، وأبو زُرعة الرَّازي، وأبو عَوانة الإسفرائيني، ومحمد بن جرير الطَّبْرِي، وأبو حامد بن الشَّرْقِي)** وكذلك روى عنه موسى بن هارون الحافظ، الذي يُعرف أبوه بالحَمَّال **(وآخرون).**

فالذين رَووا عنه ممن قيل فيهم: لا يروون إلا عن ثقة: البخاري، وأبو زُرعة، وموسى بن هارون الحَمَّال.

^١ الدقيقة: ٥.

^٢ تهذيب التهذيب، (١٥/١-١٤).

فهؤلاء ثلاثة رواوا عنه، وهم ممن قيل فيهم إنهم لا يروون إلا عن ثقة.

(قال ابن الشَّرقي) أي: أبو حامد ابن الشَّرقي ("سمعت أبا الأزهر) الذي هو: المترجم (يقول: "كتب عني يحيى بن يحيى". وقال الحاكم أبو أحمد: "ما حدث من أصل كتابه فهو أصح") الحاكم أبو أحمد ليس هو الحاكم صاحب "المستدرک" ذاك: أبو عبد الله تلميذ هذا، هذا الحاكم الكبير، وذاك الحاكم الصغير، هذا الحاكم أبو أحمد؛ هو: محمد بن أحمد النيسابوري، الحاكم الكبير، صاحب كتاب "الكنى"، وكتابه طبع بعضه، وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري، الحاكم الصغير، صاحب "المستدرک" تلميذه، مات أبو أحمد الحاكم سنة ٣٧٨، كان من بُحور العلم، ثبتا، حافظا، قال فيه أبو عبد الله الحاكم: "هو إمام عصره في هذه الصنعة"، فماذا قال أبو أحمد الحاكم هذا في أبي الأزهر قال: (ما حدث من أصل كتابه فهو أصح) ماذا يعني بهذه الكلمة؟ (ما حدث من أصل كتابه فهو أصح) إما أن يُحدّث المحدث من حفظه، أو من كتابه، فعندما يقول: (ما حدث من أصل كتابه فهو أصح) هذه (أصح) أفعل تفضيل، أي: أن ما حدث من أصل كتابه أفضل وأصح مما حدث من حفظه، هذا فيه إشارة إلى أن في حفظه شيء قليل من الشيء (قال: "وكان قد كبر فرمّا يُلقّن") في "الأسامي والكنى" لأبي أحمد زيادة: "ما يُخشى عليه" أي: كان قد كبر فرمّا يُلقّن ما يُخشى عليه، وقبول التلقين: هو أن يُقال للشيخ "حدثكم فلان عن فلان بكذا" فيقول الشيخ "نعم"، أو يُقرُّ بذلك، وليس له أصل عنده، ولم يسمع هذا الحديث، ولا حدّثه فلان به، ولكن عندما يُلقّنه شخص آخر، ويقول "حدثكم فلان عن فلان" يقول "نعم"، وهذا من سوء حفظه، ومثله يردُّ حديثه إذا ثبت عليه هذا.

(وقال ابن خراش: "سمعت محمد بن يحيى) الدّهلي، قرينّه، وأحد الرواة عنه (يثني عليه").

(وقال أبو عمرو المُستَملى عن محمد بن يحيى: "أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة، نرى أن يُكتب عنه") هذا ثناءً عليه من الذَّهلي.

(وقال مَكِّي بن عَبدان: سألت مسلمَ بن الحجاج عن أبي الأزهر فقال: "اكتب عنه") (قال الحاكم) أي: أبو عبد الله النيسابوري، الحاكم الصغير: ("هذا رسم مسلم في الثقات") أي: هذه طريقته في التوثيق، وهذه فائدة نستفيدها من كتب الجرح والتعديل، وهي فائدة تُستفاد من بطون الكتب؛ فالكتب في بطونها تحتوي على فوائد نادرة وعظيمة، هذه منها، طريقة مسلم في التوثيق: أن يقول في الراوي: ("اكتب عنه").

(وقال إبراهيم بن أبي طالب) أبو إسحاق النيسابوري، إمام حافظ، قال الحاكم فيه: "إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال"، من تلاميذ الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، أثنى عليه العلماء ثناءً حسناً عطراً، مات سنة ٢٩٥ (وقال إبراهيم بن أبي طالب: "كان من أحسن مشايخنا حديثاً").

(وقال أحمد بن سَيَّار: "حسن الحديث") توقف عند معنى قول المتقدمين في الراوي: "حسن الحديث"، أو "ما كان أحسن حديثه"، قال الذهبي في "السير" - رحمه الله - عند قول الأصمّ في عباس الدوري^١: (لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه) يريد الذهبي الآن أن يُفسّر لنا معنى هذه الكلمة فتنبهوا، قال: (يُحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتقان) هذا معنى (أو أنه يتبع المتون المليحة فيروها) المتون المليحة الجميلة التي يستحسنها المحدثون (أو أنه أراد علو الإسناد، أو نظافة الإسناد، وتركه رواية الشاذ والمنكر والمنسوخ، ونحو ذلك؛ فهذه أمور تقتضي للمحدث إذا لازمها أن يقال: "ما أحسن أحاديثه") لهذه المعاني.

^١ سير أعلام النبلاء، (٥٢٣/١٢).

ويُطلقون "الحسن" على: المنكر؛ قالوا لشُعبة: مالك لا تروي عن عبد الملك بن سليمان؟ قال: "من حُسنها فررت".

ويطلقونه على: الغريب؛ قال إبراهيم النخعي: "كانوا لا يحبون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجل أحسن ما عنده". قال السمعاني: يعني: الغرائب.

الحسن عند المتقدمين يُطلق على الحديث الذي يستحسنه المحدثون؛ يعجبهم، سبب إعجابهم ليس الصحة والضعف؛ سبب إعجابهم بالحديث عدّة أمور، منها:

- هذا الذي ذكره الذهبي -رحمه الله-: أن تكون أحاديثه عالية، يقولون: "فلان عنده أحاديث حسان"، أو "حديثه حسن".
- أو أن تكون عنده غرائب لا يعرفها المحدثون، أو ليست مشتهرة عند أهل الحديث، فيأتي بالشيء الجديد؛ والشيء الجديد يكون مرغوبا فيه، محبوبا إلى النفس، يقول الشخص: "عندي ما لا يوجد عند غيري" فيحرصون على سماعه، وهذه التي يسمونها "غرائب"، ويسمونها "أحاديث حسان"، لكن هذه الغرائب ربما تكون مناكير، فالمحدثون النقاد يقرّون منها، كما تقدم معنا في كلام شُعبة.

أما الرواة الذي يتبعون الغرائب، والأسانيد العالية بغض النظر عن أحوال الأحاديث؛ تعجبهم مثل هذه، ويجوز أن تكون هذه الأحاديث صحاحا، ويكون قد حصل عليها المحدث من الرحلة؛ فالرحلة تيسر على المحدث أن يقف على أحاديث لم يقف عليها غيره، أن يسمع أحاديث لم يسمعها غيره، وأن يلتقي رواة لم يلتقهم غيره، ويتسنى له أن يحصل على أسانيد عالية، فيكون عنده ما لا يوجد عند غيره، وأحيانا تكون الغرائب عند شخص لم يرحل لكن من أين جاءته هذه الغرائب؟ من وهمه،

وأخطائه، وهي غرائب منكرات، فلا تجدها عند غيره، لكن بالجملة هي أحاديث حسان يستحسنها المحدثون.

- أو يكون الراوي كما قال الذهبي -رحمه الله- أن تكون أحاديثه متقنة وجيدة^١، فيرويهما على أوجه صحيحة، فهذه أيضا تعجب المحدثين، فتسمى أيضا أحاديث حسان، لذلك تجدهم يصفون الراوي، ويقولون: "فلان ثقة"، "أحاديثه حسان"، أو "حسن الحديث"، وتجدهم يصفون راويا آخر فيقولون: "فلان صدوق، حسن الحديث"، "فلان ضعيف، حسن الحديث"، أو "حديثه حسن"، أو "حديثه جيّد" من هذا القبيل، لهذا المعنى.

كيف يُعرف مُرادهم؟

[الجواب]: يُعرف بكلام علماء الجرح والتعديل الآخر في الراوي.

الآن مثل هذا قال فيه: (إبراهيم بن أبي طالب: "كان من أحسن مشايخنا حديثنا"، وقال أحمد بن سيار: "حسن الحديث"

وقال صالح جزرة: "صدوق"

وقال النسائي والدارقطني: "لا بأس به")

إذن ماذا يريدون بحسن الحديث هنا؟

[الجواب]: لا يريدون المناكير.

^١ قال رحمه الله: "يُحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتيان".

لذلك تنبه لكلام الذهبي -رحمه الله-، عندما كان الكلام في عباس الدوري -وهو ثقة- حمل الذهبي -رحمه الله- معنى حُسن الحديث الذي وصف به الأصمُّ أحاديث عباس الدوري؛ حملها على ماذا؟

[الجواب]: حملها على الإتيان، أو تتبع المتون المليحة، أو علو الإسناد، أو نظافة الإسناد، وتركه رواية الشاذ والمنكر، فحمله على المعنى الذي يليق بأحاديث الثقات، وترك المعنى الآخر الذي يليق بالرواية الضعفاء.

هذا معنى "حُسن الحديث".

(وقال صالح جَزْرَة: "صدوق".)

وقال النسائي والدارقطني: "لا بأس به" هل هناك اختلاف بين: "لا بأس به"، و"صدوق"؟

[الجواب]: لا خلاف، المرتبة واحدة.

(وقال الدارقطني: "قد أُخرج في الصحيح عمّن هو دونه، وشُرُّ منه") أي: أنه أهل لأن يُدخل في "الصحيح"، هذا معنى كلام الدارقطني، لكن هاهنا التفريق في كلام الدارقطني بين قول **(الدارقطني: "لا بأس به")** وقول الدارقطني: **(قد أُخرج في الصحيح...)** يُؤهم أنّهما وقعتا في روايتين، لكن ليس كذلك، **(وقال الدارقطني)** ينبغي ألا توجد هنا؛ لأن الكلام وقع عند الدارقطني متصلاً ببعضه ببعض، كذا هو موجود في "تهذيب الكمال"، وكذلك هو موجود أيضاً في "سؤالات السلمي للدارقطني" وجد فيهما بهذا السياق، قال: **(لا بأس به، قد أُخرج في الصحيح عمّن هو دونه، وشُرُّ منه)** الكلام في نسق واحد، وفي المطبوع بدل "الصحيح" "الصحيحين"، وكذلك نقله بعضهم عن الدارقطني، أي: "وقد أُخرج في الصحيحين عمّن من هو

دونه، وشر منه"، المهم كلام الدارقطني واضح، أن مثله يستحق أن يدخل في الصحيح.

(ولما ذكر ابن الشرقي) ابن الشرقي: هو الذي مر معنا، تلميذه: أبو حامد؛ هو أحمد بن محمد بن الحسن، النيسابوري، تلميذ مسلم، وأحد العلماء في الجرح والتعديل، وفي علم العلل (ولما ذكر ابن الشرقي أبو حامد ابن الشرقي بتأدية الحديث عدّه فيهم) ما معنى البنادرة؟

[الجواب]: البنادرة: كلمة فارسية، أصلها التاجر الذي يحتكر الطعام، ويحتكر البضاعة، هذا أصل الكلمة، وهي جمع "بندار"، وعندنا محدث يُلقب بهذا اللقب؛ من هو؟

[الجواب]: محمد بن بشار بِنْدَار.

فالبنادرة: جمع بِنْدَار، وهو هنا بمعنى: "النَّاقِد" كذا فسره المزي -رحمه الله-، فالبنادرة هم النقاد، لما ذكر نقاد الحديث ذكر منهم: "أحمد بن الأزهر"، فهذا ثناء عليه أيضا.

(وقال أحمد بن يحيى بن زهير التُّسْتَرِي: "لما حدّث أبو الأزهر بحديث عبد الرزاق في الفضائل -يعني: عن معمر، عن الزُّهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي رضي الله عنه فقال: أنت سيّد في الدنيا، سيد في الآخرة، الحديث-) ذكر طرفا منه ثم قال: (الحديث) بناءً على أنه معروف، ونذكر لكم تتمته؛ قال: "أنت سيّد في الدنيا، سيد في الآخرة، ومن أحبّك فقد أحبّني، وحببي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك من بعدي" (أخبر بذلك يحيى بن معين) لما حدّث ابن الأزهر بهذا الحديث عن عبد الرزاق (أخبر بذلك يحيى بن معين) كما هي عادة طلبة العلم؛ عندما يسمعون شيئاً يستنكرونه، أو يُشكل عليهم، يرفعونه مباشرة لمن؟ للعلماء، هذا الأصل أن يكون

(أُخبر بذلك يحيى بن معين، فبينما هو عنده في جماعة من أهل الحديث إذ قال يحيى)
أي: ابن معين: (مَنْ هذا الكَذَّابُ النَّيسَابُورِيُّ الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا
الحديث؟) لماذا حكم يحيى بن معين على هذا النيسابوري بأنه كَذَّابٌ؟ سيأتينا الآن
(فقام أبو الأزهر فقال: **هو ذا أنا**) أنا الذي أحدث بهذا الحديث (فتبسّم يحيى فقال:
أما إنك لست بكذاب. وتعجّب من سلامته، وقال: **الذنب لغيرك في هذا الحديث**)
لاحظ الآن يحيى بن معين بخبرته في علم العلل، ومعرفته بأحاديث النبي -صلى الله
عليه وسلم-، ورسوخه في هذا الميدان، عرف أن هذا الحديث ليس من قول النبي
-صلى الله عليه وسلم-؛ فأخذ يبحث عن علته، فنظر في الإسناد:

- نَظَرَ إلى ابن عباس: هو صحابي لا يُنظر فيه.

- نظر إلى عبيد الله: إمام، ثقة، حافظ.

- نظر إلى الزُّهري: إمام مشهور، لا يَحْتَاج.

- نظر إلى مَعْمَر: أيضا ثقة كبير.

- نظر إلى عبد الرزاق: فوجده ثقة.

- ما بقي إلا النيسابوري: لم يعرفه بداية، فقال: (مَنْ هذا الكَذَّابُ النَّيسَابُورِيُّ الذي
يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟) لم يعرفه فما بقي إلا هو؛ كي يتحمّل عَهْدَةَ
هذا الحديث؛ لأن هذا الحديث منكر باطل، إذن: مَنْ يتحمّله؟ يتحمّله أقل رجال
الإسناد حفظا، أو عدالة، إذا كان فيه راوٍ ضعيف، انتهى الأمر عُرِفَتْ علته، إذا ما
كان فيه راوٍ ضعيف؟ نُحْمَلُهُ للأضعف من غيره.

فهنا يحيى بن معين ما عرف النيسابوري هذا، فغلب على ظنه أنه هو الذي
يجب أن يتحمّل عَهْدَةَ هذا الحديث فقال: (مَنْ هذا الكَذَّابُ النَّيسَابُورِيُّ الذي
يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟) لكن عندما قام أبو الأزهر: أحمد بن الأزهر،

وعلم أنه هو النيسابوري الذي يُحدّث بهذا الحديث، فتبين أن يحيى يعرف هذا الرجل، (فتبسّم يحيى فقال: أما إنك لست بكذاب) يعني: علم يحيى أن هذا الرجل سالمٌ من هذه التهمة، وأن حاله لا يستحق أن يتحمل هذا الحديث، وهو ثقة يُعتمد عليه (وتعجّب من سلامته) كيف النيسابوري يكون سالماً؟، فيكون الإسناد كلّه ثقات، وهو منكر.

تعجب لسلامة ابن الأزهر، أو تعجّب لسلامة الحديث؛ ممكن هذا، وممكن هذا. (وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث) إذن: يحمل عُهدته غيرك، لست أنت، أنت يُعتمد عليك.

(قال أبو حامد ابن الشَّرقي: هو حديث باطل) ما فيه إشكال عندنا في هذا (هو حديث باطل) لكن هم الآن يريدون أن يتبيّنوا هذا الحديث المنكر من أين جاء، وإسناده جيّد (قال أبو حامد ابن الشَّرقي: هو حديث باطل، والسبب فيه أن مَعمرًا كان له ابنٌ أخٍ رافضي، وكان مَعمرٌ، يُمكنُه من كتبه) يُعطيه كتبه التي فيها أحاديثه (فأدخل عليه هذا الحديث) وضع الرّافضي هذا الحديث في كتب مَعمر، فحدّث به مَعمر، فأخذه عبد الرزاق عنه.

(قال الخطيب أبو بكر) الخطيب البغدادي ("وقد رواه محمد بن حمّدون النيسابوري، عن محمد بن علي النّجاري الصّنعاني، عن عبد الرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عُهدته") الآن يحيى بن معين برّأه، لكن الآن الخطيب البغدادي أتى لنا بحجّة، ودليل على أن أبا الأزهر بريء بالفعل من عهدة هذا الحديث، كيف؟ متابعة، تابعه (محمد بن علي النّجاري الصّنعاني) فرواه (عن عبد الرزاق) فتابع من؟ تابع أحمد بن الأزهر، إذن أحمد بن الأزهر بريء، بالفعل عبد الرزاق حدث به، وأحمد بن الأزهر صادق في سماعه من عبد الرزاق، وذلك بمتابعة (محمد بن علي النّجاري الصّنعاني) له في روايته عن عبد الرزاق، خلاص المتابعة تجعلك تبرأ من عهدة الحديث لأننا نتبيّن بالفعل أن

شيخكما قد روى هذا الحديث؛ إذن: العهدة من يتحملها الآن؟ إما عبد الرزاق، أو معمر.

الزهري وعبيد الله قوتها أعظم من قوة معمر والصنعاني، فإما أن يتحملة معمر، أو عبد الرزاق، وعندني: الأولى أن يتحملة عبد الرزاق، لماذا؟ لأنك لو راجعت ترجمة معمر، وترجمة عبد الرزاق، لوجدت أنه من الممكن أن يُخطئ عبد الرزاق؛ وخطأ عبد الرزاق أقرب من خطأ معمر، ومن تحميل العهدة لمعمر؛ فمعمر أوثق وأقوى من عبد الرزاق.

انظر بعد ذلك ماذا قال: **(فبريء أبو الأزهر من عهده)** بمتابعة؛ فإذا توبع انتهى الأمر، هذا من علم العلل، تنبهوا.

(وقال ابن عدي) صاحب "الكامل" ^١ ("أبو الأزهر بصورة أهل الصدق عند الناس") صورته صورة أهل الصدق عند الناس **(وأما هذا الحديث فعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شُبّه عليه")** وأيضا: عبد الرزاق في آخر عمره قد ضَعُفَ حفظه، فهو أولى أن يتحمل هذا الحديث من معمر، وما ذكره ابن عدي أولى مما ذكره ابن الشرقي، فعبد الرزاق **(يُنسب إلى التشيع)**، من أين جاء التشيع لعبد الرزاق؟ سُئِلَ عن ذلك فقال: "جالست جعفر بن سليمان الضُّبَعي فأُعجبت بهديه، وسمته، فأخذت عنه ذلك"، فيما سأله أظن فيما أذكر الآن يحيى بن معين، قال له: بأن شيوخك، والذين حولك كلهم من أهل السنة، فمن أين جاءك هذا الذي أخذته؟

قال: أخذته من جعفر بن سليمان الضُّبَعي، أُعجبت بهديه، وسمته، فأخذته عنه ^٢.

^١ الكامل في ضعفاء الرجال.

^٢ قال يحيى بن معين: سمعت من عبد الرزاق كلاما يوما فاستدللت به على تشيعه، فقلت: إن أستاذك الذين أخذت عنهم كلهم أصحاب سنة: معمر، ومالك، وابن جريج، وسفيان، والأوزاعي - فممن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضُّبَعي، فرأيتُه فاضلا حسن الهدى، فأخذت هذا عنه. انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٦١١)

هذا من ماذا؟ هذا من نتائج الأخذ عن أهل البدع، فأنا أعتقد أن من نصح طالب علم بالأخذ عن أهل البدع بأنه قد خانته، وغشَّه، ولم ينصحه.

(قال أحمد بن سيار) المتقدم معنا: وهو إمام، مَرَوَزي، حافظ، أثنى عليه العلماء بالفقه، والحفظ، والورع (قال أحمد بن سيار: "مات أبو الأزهر في أول سنة ٦١) أي: ومئتين، أحيانا تجد الوفيات المذكورة بهذه الطريقة، سنة ٦١ ويسكت، اعتمادا على معرفتك بالطبقات، ذكر لك الشيخ، ذكر لك التلاميذ، فبناء عليه لن تتوقع أنت كطالب علم في الحديث؛ أن أحمد بن الأزهر مات سنة ٦١ للهجرة؟ لا، لن تتوقع هذا؛ لأنك تعرف بأن طبقة أحمد بن الأزهر الذي يروي عن عبد الله بن نُمير، وروح بن عُبادة، ويروي عنه: النسائي، وابن ماجه؛ أصحاب السنن، لن تكون وفاته إلا بعد المئتين.

قال: (مات أبو الأزهر في أول سنة ٦١) أي: ومئتين، هذا الاختصار من الحافظ ابن حجر، والموجود في "تهذيب الكمال" بذكر المئتين.

(وقال حسين القَبَّاني: "توفي سنة ٦٣").

(قلت^١) الكلام للحافظ ابن حجر، المتقدم كله اختصار لما في "تهذيب الكمال" (وقال أبو حاتم: "صدوق") الآن تنبهوا، قلنا بأن العلماء ذكروا في أبي حاتم بأنه متشدد، ونحن مرَّ معنا في بعض التراجم المتقدمة بأنه يقول: "صدوق" في بعض مَنْ يصفهم العلماء بأنهم "ثقة"؛ لذلك كلمة "صدوق" عند أبي حاتم نرفع المحدث بها إلى درجة "ثقة"، لكن ذكرنا أيضا في الدرس الأول بأن هذه القاعدة ليست على إطلاقها هكذا، وليست مُطَّرِدة؛ أحيانا المتشدد يعتدل، وأحيانا يتساهل، كما أن المتساهل أحيانا يعتدل، وأحيانا يتشدد، وهكذا.

^١ الدققة: ٣٨.

(قلت: وقال أبو حاتم: "صدوق") هنا وافق مَنْ تقدّم من العلماء؛ صالح جزرة قال: "صدوق"، النسائي والدارقطني قالا: "لا بأس به"؛ فإذن وافق بقية العلماء، فحكمه على الراوي صحيح، لا يحتاج إلى رفع.

(وقال ابن شاهين في "الأفراد" له: "ثقة نبيل") ابن شاهين: ليس كالنسائي، والدارقطني، وصالح جزرة، وأبي حاتم الرازي في التوثيق؛ فقوله هنا ("ثقة نبيل") لا تترك أقوال أولئك الأئمة الذين هم أرفع قدرا وعلمًا من ابن شاهين في هذا الميدان، وأكثر عدداً؛ لقول ابن شاهين.

(وقال أبو الأزهر: "رأيت سفيان بن عيينة، ولم يحدثني".

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يخطئ".

وكان ابن خزيمة إذا حدّث عنه قال: "حدّثنا أبو الأزهر من أصل كتابه" إشارة إلى أن في حفظه بعض الشيء؛ فإذن لا يستحق أن يأخذ درجة "ثقة" كما قال ابن شاهين، بعض العلماء أشاروا بأن في حفظه بعض الشيء كما تقدم عن أبي أحمد الحاكم، وكما هو مذكور من فعل ابن خزيمة، كذلك أحكام العلماء: صالح جزرة، والنسائي، والدارقطني، وأبي حاتم؛ كلّها تدل على أن الرجل ليس في درجة الثقة من الحفظ، ولكن يستحق أن يأخذ رتبة "صدوق".

لذلك عندما نرجع إلى كلام الحافظ ابن حجر في "التقريب" نجده قال: "صدوق، كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه"، لكن الذهبي قال: "ثقة"، والصواب أن يقال فيه "صدوق"؛ نكتفي بهذا، فهو جيّد بحقه.

[الترجمة السابعة]¹: (تميز) الترجمة التي يُوردها تميزاً؛ يريد منها أن يُميزَ لك بين هذا الراوي، والذي قبله حتى لا تختلط التراجم عليك، وتظن الاثنین واحداً، وأحياناً يقع هذا عند المحدثين؛ يظنون الاثنین واحداً، ويظنون الواحد اثنین، وألف في هذا الخطيب البغدادي -رحمه الله- كتابه "مَوْضِعُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ" فهنا (تميز) أراد أن يُميزَ لك بين المتقدم وهذا؛ (أحمد بن الأزهر البلخي) ذاك نيسابوري، عبدي، وهذا بلخي، هذا ليس من رجال الكتب الستة، وليس من شرط الكتاب، لكن ذكر فقط للتمييز بينه، وبين الذي قبله.

(روى عن: يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ومعروف بن حسان).

روى عنه: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وإبراهيم بن نصر العبدي، وأحمد بن محمد بن المغلس.

ذكره ابن حبان في "الثقات" مُفرداً عن الذي قبله (إيش يعني؟ يعني أنه: فرّق بينهما مُفرداً عن الذي قبله) أي: جعل لهما ترجمتين (وقال: "كان ينتحل مذهب أهل الرأي يخطيء ويخالف"، وأخرج له الحاكم في "المستدرک").

لاحظ هنا قولهم: (كان ينتحل مذهب أهل الرأي) مذهب أهل الرأي، هذا مذهب مذموم عند السلف؛ مَنْ يَسْتَعْمَلُ رَأْيَهُ إِمَّا فِي الْعَقِيدَةِ، أَوْ فِي الْفَقْهِ؛ فَهُوَ مَذْمُومٌ عِنْدَ السَّلَفِ، لَكِنْ مَا الْمُرَادُ بِالرَّأْيِ فِي الْفَقْهِ؟ يَبِينُ لَنَا ذَلِكَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لَمَّا تَكَلَّمَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ، هُوَ الَّذِي أذَكَرَهُ بِعَنْ كَلَامِهِ الْآنَ، قَالَ: "نَحْنُ لَا نُنْكِرُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَقِيْسُ، أَوْ بَأَنَّهُ يَرَى؛ كَلْنَا يَرَى، لَكِنْ أَبَا حَنِيفَةَ إِذَا جَاءَ الْحَدِيثَ رَدَّهُ بِالرَّأْيِ" أَوْ كَمَا قَالَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، كَلَامُهُ مَوْجُودٌ فِي "ذَمِّ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ" لِأَبِي إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيِّ².

¹ الدقيقة: ٤٢.

² قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَا نَقَمْنَا عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَرَى، كَلْنَا يَرَى، وَلَكِنَّا نَقَمْنَا عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجِيئُهُ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُخَالِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ. ذَمَّ الْكَلَامِ وَأَهْلَهُ (٣/٣)

فالرأي المذموم: هو الرأي الذي يُقدّم على الكتاب والسنة، وأهل الرأي كثير منهم كانوا من هذا القبيل، كانوا يُقدّمون الرأي على الكتاب والسنة، وأحياناً تجد بعض العلماء يعتذرون لهم اعدارا باردة، من جاءه الدليل من الكتاب والسنة، وردّه برأيه؛ فهذا ينبغي أن يُحذّر، وأن يُبتعد عنه كائنا من كان، تعظيماً للكتاب والسنة، احتراماً للكتاب والسنة، وعلى قدر ما يحترم الشخص كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ على قدر ما نحترمه، ونرفعه، ونحبه.

هذا **(أحمد بن الأزهر البلخي)** لم يذكره الحافظ ابن حجر في "التقريب"، ولا المزي في "تهذيب الكمال". نتوقف إلى هنا، ونكتفي بهذا القدر.